

## كلمة الجهات المنظمة

يلقيها السيد: عامر ذياب التميمي

رئيس الجمعية الاقتصادية الكويتية

ورئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم...

الإخوة والأخوات، الحضور الكرام:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

يعقد هذا المؤتمر في ظل مستجدات إقليمية ودولية نوعية تحتم علينا أن نتأمل في مستقبل الاقتصاد الكويتي، وخصوصاً اقتصاديات النفط في الكويت. وإذا عن لنا خلال المداولات أن نسبر الأوضاع الاقتصادية ذات الصلة بالنفط فإننا سنتوقف أمام قضايا عديدة. كان شعار السبعينات من القرن العشرين، في الكويت وفي بلدان عديدة منتجة داخل منظمة الأوبك، هو تأكيد الهيمنة الوطنية وتحقيق الملكية العامة الكاملة لكل الأنشطة المتعلقة بالنفط، كان ذلك التوجه يمثل قمة الروح الوطنية، ومن لا يتوافق مع ذلك الموقف فعليه أن يقدم شروحاً مستفيضة... لكن نحن الآن في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، هل يمكن أن نزع أن تأمين النفط قد حقق الطموحات الوطنية وخلق صناعات استراتيجية تعتمد على النفط؟ وهل تمكنا من تطوير الكوادر الوطنية؟ وهل تقدمنا في تسخير التقنيات الحديثة لتحسين كفاءة الإنتاج؟ وهل ملكنا الإدارة الرشيدة التي تستطيع أن توفر قنوات في مختلف الدول المستهلكة لاستيعاب صادراتنا؟ هذه التساؤلات قد نجد لها بعض الإجابات من خلال الأوراق البحثية التي سيتم عرضها في هذا المؤتمر، وربما نستطيع من خلال مداولاتنا لتلك الأوراق أن نستوعب دروساً جديدة.

بيد أن ما نواجهه الآن يتطلب قرارات حكيمة وتصورات خلاقة من أجل تحسين عوائد الإنتاج في مراحل كافة من خلال الاستفادة من التطورات المعاصرة

في الصناعة النفطية.. ربما كان الحديث قبل سنوات قليلة حول المشاركة مع الشركات النفطية الكبرى لزيادة الطاقات الإنتاجية أو تحسين عمليات التكرير أو الولوج في شركات لإقامة صناعات بتروكيماوية من المحرمات، لكن هل نستطيع أن ننكر التطورات باتجاه المشاركات في الدول المنتجة في مختلف أصقاع العالم؟ ثم، هل يمكن أن تكون الاتفاقيات التي أبرمت حديثاً في مختلف الدول المنتجة مع الشركات النفطية، بعد كل هذه التطورات السياسية والاقتصادية، مشابهة لما تم توقيعها من اتفاقيات في العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين؟ إن التحديات التي تفرضها اقتصاديات النفط في ظل العولمة الاقتصادية، والتوجهات الرامية لخلق اقتصاد عالمي مبني على الشفافية والنشاط الحر وتذليل العقبات الإدارية والجمركية لتحرير التجارة والاستثمار، هذه العوامل يجب أن تدفع صانعي القرار في الدول المنتجة لصياغة علاقات جديدة مع الشركات وكل المؤسسات العاملة في الصناعة النفطية.

مما لا ريب فيه أن مسألة التوافق بشأن الاستفادة من الشركات النفطية العالمية، في مجال إنتاج النفط الخام في الكويت، يتطلب حوارات وطنية عقلانية تعتمد على الشفافية، ونأمل أن تتوصل هذه الحوارات إلى قرارات مفيدة دون تأخير، حيث أن عدم اتخاذ القرار المناسب قد يدفع أوضاع صناعتنا النفطية إلى المزيد من التعثر... من جانب آخر، عندما نشارك في صناعة قرارات الأوبك يجب أن نتأكد أن تلك القرارات، سواء أكانت تتعلق بزيادة الإنتاج أو تقليصه، أو محاولة تحديد الأسعار، لابد أن تتوافق مع المصالح الوطنية... كما هو معلوم أن الكويت باتت تملك استثمارات موظفة في أدوات استثمارية متنوعة مقومة بمختلف العملات الرئيسية وفي بلدان عديدة، وبشكل أسلسي في البلدان الصناعية الرئيسية... مما لا شك فيه أن هناك علاقات هامة بين أسعار النفط وحيوية الاقتصادات الصناعية الرئيسية، وكلما كان سعر النفط مواتياً ومستقراً انتعشت الأسواق المالية الرئيسية والعكس صحيح، ولذلك فإن من المهم أن نتأكد من أن القرارات التي تتخذ في الأوبك لا تؤثر على قيم استثماراتنا الموظفة في الخارج، حيث أن هذه الاستثمارات تمثل أصولاً كويتية أساسية تحقق للبلاد دخلاً سيادياً هاماً يأتي لبعضها مواردنا المتحققة من بيع النفط.

اتضح خلال السنوات الماضية أهمية التوافق بين المنتجين كافة، داخل الأوبك وخارجها، للتحكم في الإنتاج وعدم ترك الأمور دون التنسيق، فذلك يؤدي إلى إحداث ضرر كبير للمنتجين كافة... ولا بد من الإقرار بأن الجهود التي بذلت حتى الآن أوجدت أرضية صالحة للتفاهم بين هؤلاء المنتجين من خارج الأوبك، خصوصاً المكسيك وروسيا والنرويج، مع بلدان الأوبك... لكن هناك أهمية للتنسيق بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة، حيث لم تعد الأمور تستدعي المواجهة بمقدار ما تستدعي التفاهم من أجل اقتصاديات نفطية متوازنة تدفع للاستفادة من هذه الثروة الطبيعية من أجل صالح البشرية جمعاء لخلق استقطابات ومواجهات تخلق الضرر للاقتصاد العالمي... إن من المؤكد أن هنالك قضايا عديدة يجب أن يتم التفاهم والحوار حولها بين المنتجين والمستهلكين لتحقيق أفضل النتائج للأطراف كافة... من أهم هذه القضايا أن تقوم منظمة التجارة الدولية بتذليل العقبات كافة أمام تجارة النفط ومشتقاته، وتجارة منتجات الصناعات البتروكيمياوية. يجب أن تُفسح لنا نحن المنتجين الاستفادة من الميزات النسبية التي نتمتع بها وإلغاء القيود الجمركية والحمائية في الدول المستهلكة، خصوصاً دول الاتحاد الأوروبي... وإذا كانت أهداف العولمة الاقتصادية أن تتمكن الدول الصناعية والدول النامية من أن تصبح متوافقة وبمناخ الشراكة في تحقيق النتائج المواتية لشعوبها، فإن ذلك يعني تطويع الأنظمة والشروط كافة التي تسمح بتدفق منتجاتنا دون قيود في الاتجاهات كافة ودون وضع عراقيل أمامها.

إن مؤتمرنا سوف يتطرق للكثير من القضايا التي أوردتها في عجالته، ونأمل أن نستمتع إلى حوارات هادفة ومحددة... ولا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر لسمو الشيخ صباح الأحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء على رعايته لهذا المؤتمر وأشكر الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح وزير الطاقة على تفضله بالحضور وإلقاء كلمة الرعاية نيابة عنه. كما أشكر الجهات المنظمة والمساهمة التي رعت المؤتمر ووفرت له التمويل والدعم المعنوي والمادية وكذلك أشكر الباحثين كافة على تكبدهم الجهد والوقت من أجل تقديم أوراق علمية مفيدة وأشكركم جميعاً على الحضور وأمل أن أراكم في جلسات المؤتمر كافة والمشاركة في مداولاته.

وفقنا الله جميعاً من أجل النهوض بالكويت في ظل قيادة صاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي العهد حفظهما الله.

